

عقد استشارات

الموضوع : أعمال الرفع الماسحى لطريق القصر / أسوان الزراعى الغربى (مرحلة ثانية)

بطول ٥٥ كم

رقم العقد : ١٢٠٣ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣

أنه في يوم الاحد الموافق : ١ / ١٥ / ٢٠٢٣

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الم الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ويمثلها السيد اللواء مهندس/ حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

ومقرها / ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

و " مكتب برليانست كونسلت للاستشارات الهندسية " .

ويمثله السيد / محمد احمد عبد العزيز على بصفته : مدير المكتب .

بطاقة رقم / ٢٧٨١١٢٩٠١٠٤٠٧٦ .

بطاقة ضريبية / ٢٦٤-٤٤٧-٧٩٤

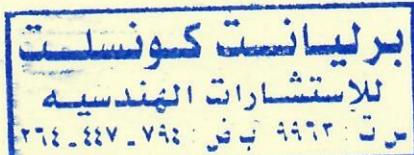
مأمورية ضرائب / المهن الحرة ثانى .

سجل تجاري رقم (٩٩٦٣) مكتب سجل تجاري غرفة القاهرة .

ومقره/ ١٤٥ اسكان الشباب استثمارى ١٣٥ م - مدينة الشروق .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

م / احمد عبد العزيز
M / Ahmad Abd El Aziz



التمهيد

بناءً على موافقة السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس الإدارة على اسناد أعمال الرفع الماسحى لطريق الأقصر / أسوان الزراعى الغربى (مرحلة ثانية) بطول ٥٥ كم بالأمر المباشر إلى مكتب برليانس كونسلت للاستشارات الهندسية بمبلغ ٦٧٧٢٠٠ جنيه شامل الضرائب . حيث قام الطرف الأول بمقاييس المكتب على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بقيمة إجمالية قدرها ٦٧٧٢٠٠ جنيه (فقط ستمائة سبعة وسبعون ألف ومئتان جنيه لا غير) شاملة كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والاستقطاعات وجميع المصارييف الإدارية المباشرة وغير مباشرة وضريبة القيمة المضافة .
ويعتبر محضر المقاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتى :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المقاوضة وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعمامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتنماً لأحكامه .

البند الثاني

يلزم الطرف الثاني بتنفيذ أعمال الرفع الماسحى لطريق الأقصر / أسوان الزراعى الغربى (مرحلة ثانية) بطول ٥٥ كم طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وذلك بقيمة إجمالية ٦٧٧٢٠٠ جنيه (فقط ستمائة سبعة وسبعون ألف ومئتان جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة وشاملة ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

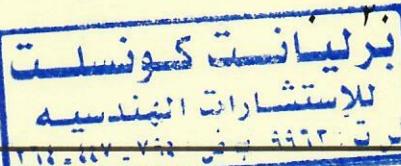
يلزم الطرف الثاني " مكتب برليانس كونسلت للاستشارات الهندسية " بتنفيذ جميع الاعمال المطلوبة والمحددة في عناصر الخدمات الاستشارية وذلك خلال (٤) شهر تبدء من تاريخ التوقيع على العقد .

البند الرابع

قدم الطرف الثاني التامين النهائي بمبلغ ٣٤١٥٠ جنيهها (فقط وقدره أربعة وثلاثون ألفاً ومائة خمسون جنيهها لا غير) عن طريق سدادها عن طريق الدفع الإلكتروني بخزينة الهيئة بموجب قسيمة سداد رقم ٣١٤٠٠٧ بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٩ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه و ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٤٢) لسنة ٢٠٠٨



البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المنسنة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول و الذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات و قيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار و المصارييف الإدارية من أبيه مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق و دون حاجة إلى إتخاذ أية إجراءات قضائية و ذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المطروحة يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي .

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات والمصارييف الإدارية المقررة قانوناً والمستحقة عن هذا العقد بما فيها الضريبة على القيمة المضافة ، علي أن تخصم من قيمة مستحقاته ، ما لم يُفْدِ سدادها، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .

البند الحادى عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبّب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تامينه أو مستحقاته لديه مع تحميه المصارييف الإدارية الازمة .




البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول و
كذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع و من استشاري الجهة .

البند الثالث عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كلاً منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن
جميع المكاتبات و المراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة و منتجة لكافة أثارها القانونية ، و
في حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتبعن عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب
مسجل بعلم الوصول ، و إلا اعتبرت مراسالته على العنوان المبين
بهذا العقد صحيحة و منتجة لكافة أثارها القانونية .

البند الرابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الخامس عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة
ال الصادر بالقانون رقم (١٨٢) ٢٠١٨ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية
رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذا العقد .

البند السادس عشر

تحتفظ محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء
تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند السابع عشر

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، و احتفظ الطرف الأول
بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء و اللزوم

الطرف الثاني

الطرف الأول

مكتب برليانت كونسلت للاستشارات الهندسية

الم الهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع (
محمد احمد عبد العزيز على

)
لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

مدير المكتب

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

